

مكتبة البينين  
قسم الدراسات



# مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

العدد السابع  
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

غير مصرح بأعارة من المكتبة

# الزَّبَّ عَنْ أَهَادِيث تَكَلَّمَ فِيهَا المُسْتَشْرِقُ جُولد تْسِيَهْر

الأستاذ الدكتور

محسن محمد عبد الناظر

الأستاذ بقسم التفسير والحديث

عقد المستشرق جولد تسيهر في كتابه « دراسات في السنة »<sup>(١)</sup> فصلا بعنوان  
الوضع في الحديث وأراد أن يبين فيه ان الحديث النبوي هو في الحقيقة مجموعة  
من الموضوعات التي تضخمت عبر العصور ونسبت إلى الرسول صلى الله عليه  
وسلم لأسباب كثيرة . . . ولتدعيم افتراضه هذا عقد فصول كتابه ومن بينها  
الفصل الذي اهتم فيه بظاهرة الوضع في الحديث والذي نقد فيه مجموعة من  
الأحاديث ونسبها إلى الوضع ومن بينها حديث إنما الأعمال بالنيات . . .  
ويسعى هذا البحث إلى اظهار فساد ما ذهب إليه وبيان درجة بعض  
الأحاديث التي تكلم فيها ،  
والله ولي التوفيق . . .

## التشريع والسياسة في الحديث

بعد أن تتبّع جولد تسيهر الأحاديث النبوية المتصلة بالتشريع ، وميز تمييزاً بينا بين أحاديث العهد الأموي والعهد العباسي ، مهملاً حقيقة علمية تتمثل في أن الأحاديث الصحيحة ، لا يمكن بحال من الأحوال أن تنسب لغير عهد النبوة ونزول الوحي ، وأصل عمله في البحث عن الأحاديث ذات الطابع السياسي ، ليستقرئها بطريقته الخاصة التي وضعت لنفسها هدفاً وحيداً ، ألا وهو التأكيد على أن كل الأحاديث النبوية ما هي في الحقيقة إلا نتيجة حتمية للصراع الذي قام بين الفرق الإسلامية ، والذي تسببت فيه الدولة الأموية ، وغذته ، وأجبرت خصومها وأنصارها والموقفين بينهم على ارتكاب ذنب أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم صاحبه بأن مقعده سيكون في النار .

لقد أعطى جولد تسيهر أهمية كبيرة للأحاديث السياسية ، فقرر أن الجانب التشريعي لا يسمح للباحث بأن يدرك تاريخ الحضارة الإسلامية ، بخلاف الجانب السياسي . وهنا

---

(١) هو الجزء الثاني من كتابه « دراسات إسلامية » . وترجمه إلى اللغة الفرنسية المستشرق ليون بيرشه وعنه ترجمناه إلى العربية ضمن رسالتنا الجامعية « دراسات جولد تسيهر في السنة ومكانتها العلمية » .

يتساءل المرء عن المقاييس التي أعتمدها المؤلف وهو يصدر مثل هذا الحكم ، هل قام بعملية إحصائية أبرزت له أن الأحاديث السياسية أكثر وأشمل من أحاديث العبادات والأحكام والمعاملات ، أم تراه أستقرأ عناوين الأبواب التي جمعت ضمنها الأحاديث الصحيحة ، فتأكد عنده أن المتصل منها بالسلطة وأصحابها والمؤسسات وتسييرها هي أكثر من الأبواب ذات الهدف التشريعي .

ثم هل اطلع جولد تسيهر على أن اغلب المحدثين والفقهاء والمتكلمين كانوا يؤكدون على أن المسائل السياسية ، تعد في الاسلام من الفروع التي لم تأت حولها إلا بعض الكليات الثابتة في حين ترك للانسان حرية اخضاعها لمعطيات التغير والتبدل .

قال سيف الدين الأمدي : وأعلم أن الكلام في الامامة ليس من أصول الديانات ، ولا من الأمور الابديات بحيث لا يسع المكلف الاعراض عنها ، والجهل بها ، بل لعمرى إن المعرض عنها لأرجى حالا من الواغل فيها ، فإنها قلما تنفك عن التعصب والأهواء واثارة الفتن والشحناء<sup>(٢)</sup> . . فهل استقرأ جولد تسيهر هذا النص ، ونظائره ، قبل أن يصدر ما تبناه من آراء تقدم السياسة على التشريع في الأحاديث النبوية . فلو فعل ذلك ، ولو أجال النظر في كتب الصحاح والسّنن ، ودواوين الحديث المعتمدة ، لادرك أن أغلب المرويات قد أهتمت بالعبادات والمعاملات والسلوك ، وكلّ ما هو عملي أكثر من اعتنائها بالنظريات السياسية والأمور المجردة . فموطأ الامام مالك قد ابتدأ بمواقيت الصلاة ، وأهتم بالمسائل العملية ، ولم يتعرض للقضايا السياسية إلا في بعض المناسبات . أما الأبواب ذات الطابع السياسي فإنها قليلة في صحيح الامام البخاري إذا ما قورنت بأبواب العبادات والمعاملات . وهكذا يتضح أن القضايا السياسية ، وإن كانت محورا للحياة اليومية بالنسبة لبعض المسلمين ، إلا ان الاحاديث النبوية الصادرة في شأنها لا تحتل إلا مرتبة ثانوية . فكيف جاز للمؤلف ، وهو الذي أتبع طريقه جمع النصوص ، أن يدعي أن الجانب التشريعي لا يمثل بالنسبة للاحاديث أهم محور ، وان الجانب السياسي هو الذي يحتل تلك المرتبة . لو قال إن قضية الامامة هي التي فجرت القضايا السياسية ، وهي التي كانت وراء ظهور كثير من المباحث العقدية ، ومن الأحاديث الموضوعية ، لوانه فعل ذلك لأصاب الحقيقة . ولكن همه كان منصبا على اتهام الدولة الأموية ، ومحاکمتها محاكمة كان الحكم فيها جاهزا قبل الاستنطاق والتحرّي . فمهما كانت أدلة الدفاع ، فإنها لن تعود إلا بالوبال على

(٢) الأمدي ( سيف الدين ) غاية المرام في علم الكلام ص ٢٦٣ .

المتهم . . وجد جولد تسيهر أن خصوم الأمويين هم الذين فتحوا باب وضع الأحاديث ، فقال إنَّ المسؤول عن ذلك هم الأمويون الذين أصبحوا حسب اعتقاده مصدر كل الموضوعات حتى تلك التي تثلبهم وترميمهم بكل نقيصة ، وترغم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد لعنهم وحذر منهم وأخبر أنهم سيمسخون وزغا .

لقد غابت عن جولد تسيهر كثير من الحقائق لأنه لم يتساءل عن الدوافع الحقيقية لظاهرة الأحاديث الموضوعية ، فلو فعل ذلك لأدرك أن المسألة السياسية كانت بالنسبة لكثير من الموضوعات المطية التي ركبوها لمحاربة الاسلام من الداخل ، بعد أن عجزوا على مقاومته ومحاربتة بقوة السيف . إن هؤلاء الأعداء كانوا على استعداد لاقتناص أول ظاهرة تبرزهم مدافعين عن التوجيهات الاسلامية التي ما خضعوا لها الا تقية ، وما قبلوا العيش تحت لوائها إلا ليرصدوا الفرص التي تمكنهم من تعكير صفائها وتحريف أهدافها ، وتقويض بنائها . لقد هولوا أمر السليبات التي ظهرت في النصف الثاني من خلافة عثمان رضي الله عنه ، ورددوا شعارات ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قبله العذاب ، يوم قبل رابع الخلفاء الراشدين التحكيم الذي فرضوه عليه فرضا . وتظاهروا لعلي بن ابي طالب رضي الله عنه بالموالاه ، ولابنائهم بالمحبة في حين كانت افتدتهم في بيوت النار ، وتخيلاهم في ايوان كسرى باحثة عن الجماجم تستطفها وتتصور أنها تتحدى المكان والزمان ، لتقول للناس ان كسرى انوشروان الملك العادل ، كان آية من آيات الله ، أعلم بفضلها المسلمين أن عليا هو أمير المؤمنين وسيد الوصيين<sup>(٣)</sup> .

لقد ترك جولد تسيهر هذا الحديث الموضوع ونظائره ، وهو الذي يصور دافعا من دوافع الوضع في الحديث ، ويبرهن على ان هذه الظاهرة لم يفتح لها باب النشأة والانتشار الا اولئك الذين سعوا إلى تحريف الأصول الاسلامية وتحويلها إلى قضايا هامشية يستغلها كل من حركته نوازع العظمة دون أن يكون لها أهلا فيقدمها طعما إلى العاطفين والقاسطين والذين يطلبون أحكاما لا تهذب أخلاقهم ، ولا تحد من شهواتهم . إن دوافع الوضع تكمن عند هؤلاء . لقد أدرك علماء نقد الحديث هذه المعطيات فوضعوا معايير أستطاعوا بفضلها ان يميزوا بين الأحاديث المردودة أي التي صدرت عن هؤلاء وأمثالهم ، وبين الأحاديث المقبولة التي تسائر توجيهات الاسلام .

(٣) انظر حديث الجمجمة ونقده في رسالتي : مسألة الامامة والوضع في الحديث عند الفرق الاسلامية :

## حديث إنما الأعمال بالنية

أراد جولد تسيهر أن يؤكد أن حديث إنما الأعمال بالنية ، هو من الأحاديث المختلفة ، معتمدا في ذلك على معطيات منها :

أولاً: إن هذا الحديث كان في أصله ذا طابع أخلاقي إلا أنه أصبح بعد ذلك قاعدة تشريعية ، مكنت الفقهاء من استنباط كثير من الأصول التي اقيمت عليها أحكامهم ، بل انطلقوا من هذا الحديث لوضع مجموعة من الرخص التي أصبحت في الواقع مناقضة للبعد الأخلاقي الذي كان للحديث في منطلقه .

ثانياً : إن هذا الحديث لم يعرف في الأول الا في المدينة المنورة ، ثم ظهر في انحاء العالم الاسلامي ، وهذا ما يفسر التباين بين متونه . ويوضح للدارس أن التشريعات التي تنشأ في مصر من الامصار في شكل احاديث سريعة ما تنتقل إلى الامصار الأخرى ، وتستقر بها ، وتعامل على انها أصول تشريعية صدرت عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ونقلها عنه الثقة ، إلى أن دوت في كتب الصحاح والسنن . فما هو نصيب هذين الاستدلاليين من الصحة . وهل تقف النصوص الموثقة إلى جانبها ، أم هي تبرهن على ضعفها ، وبعدها عن الحقيقة .

## حديث إنما الأعمال بالنيات والثوابت العقلية والعقلية

أكد القرآن الكريم أن الانسان وهو يمارس أعماله التي كلف بها يخضع لثنائية يتطابق عنصرها تارة ويختلفان أخرى .

فالانسان يكون له موقف باطني من التكاليف التي أمر بها ، وسلوك خارجي . أما الموقف الباطني فيتعذر على الآخرين معرفته معرفة حقيقية ، ذلك أن مكانه القلب . قال الخطابي : معني النية قصدك الشيء بقلبك ، وتحرى الطلب منك له ، وقيل هي عزيمة القلب<sup>(٤)</sup> .

إن معرفة نية الانسان عند قيامه بعمل من الأعمال مطلب عزيز المنال بالنسبة لكل من تصدى لمحاسبة الانسان على ما صدر عنه من أقوال وأفعال ، فكم حكم بالتخفيف ، قد صدر على مرتكب مخالفة من المخالفات لأن الحاكم قد بدا له أن نيته لم تكن مطابقة لذنبه ، أو أنها لم توجد بتاتا ، وكم من حاكم عمل جاهدا على أن يطلع على إضمار المتهم لما اقترفت

(٤) الكرمانى : شرح صحيح البخاري ١٨/١ .

يداه ، أم ان الأمر قد لعبت فيه الصدفة دورا مهما .  
لقد كان موقف الاسلام من هذه القضية واضحا جليا ، فقد بين أن معرفة ما تكنه  
الصدور معرفة يقينية قد أنفرد بها الله تعالى . وقد اكدت آيات كثيرة على انفراد الله تعالى  
بهذه المعرفة .

لقد شجب الله تعالى المنافقين ، وصوّر عدم مطابقة نياتهم أعمالهم وأقوالهم .  
فجوارحهم تتظاهر بالايمان والتصديق ، ومتابعة الرسول صلى الله عليه وسلم والذين  
آمنوا ، في حين أن نيتهم ، وما يجول في باطنهم وتؤمن به عقولهم ، وما تخضع إليه  
عواطفهم ، بعيد كل البعد عن ظاهرهم ، لقد بين الله تعالى لهؤلاء الذين لن يكون  
وجودهم مقتصر على عهد النبوة ، أنهم يخادعون أنفسهم ، وأن حسابهم يوم القيامة سوف  
يكون على ما استقرّ في قلوبهم ، أي على نيتهم . ذلك أنّ علم الله تعالى مخالف لعلم  
البشر ، فهو علم مطلق شامل . فما لهم لا يعقلون ولا يفكرون « أَوْلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ  
يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ » ( البقرة : ٧٧ ) . أولا يدركون أن حسابهم يوم القيامة  
سيكون مرتبطا أوثق ارتباط بنياتهم وبسرايرهم ، نعم إن الأعمال تحصى وتحفظ « إن كل  
نفسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ » ولكنها ستكون مرتبطة بنية صاحبها ، وبسرايره التي سيستليها الله  
تعالى يوم القيامة : « يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ » ( الطارق : ٩ ) . فالانسان يستطيع ان يخفي  
نيته ، ويستطيع ان يتظاهر للناس بنقيضها ، ولكن حسابه يوم القيامة سينطلق منها  
وسيتمتع عليها ، فهي التي ستفصل بين ما يصح وما لا يصح ، وهي التي ستكون معيارا  
لتصنيف أعماله إلى أعمال مقبولة عند الله تعالى ، وأعمال دون ذلك .

إنّ خلود الانسان في الجنة أو النار هو نتيجة لأعماله التي اكتسبها . ولكن شرط صحة  
الأعمال التي تخلد في النعيم هي النية . فبدونها يمكن للأعمال أن توصف بانها حسنة .  
ولكنها لا تحسب مع الأعمال التي يقبلها الله تعالى ، ويجازي عليها ، ويمكن صاحبها من  
الخلود في جنة النعيم . فالذي هاجر من مكة إلى المدينة . قد قام بعمل حسن ، تمثل في  
ابتعاده عن الشرك والمشركين . ولكن هذا الحسن لا يصبح مقبولا عند الله تعالى إلا اذا  
نوى به صاحبه مرضاة الله ورسوله . أي إلا اذا دفعه إليه ايمانه بصدق ما نزل على محمد  
صلى الله عليه وسلم ، فأقر العزم على السير على هداة ، ونصرته مهما كانت الظروف  
والملايسات .

أمّا الذي هاجر لتحقيق غرض خاص به ، فإن عمله الذي وصف في ظاهره بالحسن ،  
لا يجد عند الله تعالى القبول .

فحديث « إنما الأعمال بالنية » يؤكد هذا التمييز ، ويعلم المسلمون بان معيار قبول العمل ورده هو النية .

لو استقرأ جولد تسيهر مناسبة ورود هذا الحديث ، لأدرك انه قيل في رجل كان خطب امرأة بمكة ، فهاجرت إلى المدينة ، فتبعها الرجل رغبة في نكاحها<sup>(٥)</sup> ، ولاستطاع بعد ذلك أن يفهم سبب انطلاق الفقهاء من هذا الحديث ليستنبطوا منه قواعد تشريعية ، وأحكاما فقهية . فهم يعلمون أن العبرة بعموم اللفظ ، لا بخصوص السبب ، فهذا الحديث يمكن أن يكون معيارا لقبول أو رد كل عمل ، ولذلك أفتح به الأمام البخاري أحاديث صحيحة .

إن أول باب عقده البخاري كان بعنوان : « كيف كان بدء الوحي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وقول الله جل ذكره : إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبئين من بعده » ثم أخرج الحديث بسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وقد استشكل بعضهم الجمع بين عنوان الباب وبين محتوى الحديث .

فألغنوان يتعلّق بقضية ابتداء الوحي ، والارهاصات التي سبقتة ، والأحداث التي صاحبته ، في حين أن الحديث يضع قاعدة عقدية وتشريعية تبنى عليها قضية قبول الأعمال والتمييز بينها ، والحكم لها أو عليها بما انبعث في قلب صاحبها وبما أراد تحقيقه .

وأجيب على هذا الأشكال ، بأن البخاري الذي لم يضع لصحيحه مقدّمة تبين أهدافه ومنهجه ، أراد بجمعه بين عنوان الكتاب والحديث الأول ، أن يقول بأن محتواه سيهتم بما صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم من أصول وأحكام وتوجيهات كان مصدرها الوحي ، وأنه أخلص النية في عمله ذلك لله تعالى ، فأراد التّقرّب منه بما يقدمه للمسلمين من أحاديث صحيحة تعينهم على تطبيق تعاليم الاسلام تطبيقا قريبا من مراد الله تعالى . وقد سار كثير من العلماء المسلمين على هذا النهج ، فطلبوا من المؤلفين أن يصدّروا كتبهم بهذا الحديث . فقد روي عن عبد الرحمن بن مهدي وغيره قوله : ينبغي لمن صنّف كتابا أن يبدأ بهذا الحديث تنبيها للطالب على تصحيح النية<sup>(٦)</sup> .

لقد أدرك العلماء أن هذا الحديث ، وإن ورد في شأن مهاجر أم قيس ، إلا أنه يتصل بأصل من الأصول التي أتى بها القرآن الكريم . والذي يؤكد أن صحة الأعمال في حق الذين

(٥) الكرمانى : م . س ٢١/١ .

(٦) فؤاد عبد الباقي : تعليقه على حديث إنما الأعمال بالنية في صحيح مسلم كتاب الامارة ١٥٥ .



إنما يقع بالنية ، وأن النية هي الفاصلة بين ما يصح وما لا يصح<sup>(٧)</sup> ولهذا السبب كثر البخاري تخريج هذا الحديث في أبواب الأيمان<sup>(٨)</sup> ، والنكاح<sup>(٩)</sup> والعنق<sup>(١٠)</sup> والهجرة<sup>(١١)</sup> وترك الخيل<sup>(١٢)</sup> . ليبيّن أنّ الأحكام في هذه القضايا يجب أن تكون مطابقة للنية ، فأستقرأ العناوين التي وضعها البخاري للأبواب التي خرج فيها هذا الحديث ، يظهر أنه انطلق منه ليدعو المسلمين حكّاما وغيرهم ، إلى التأكيد على أن يطابق الحكم نية صاحبه . نعم إن الإطلاع على هذه النية صعب أحيانا ، ومتعذر أخرى بالنسبة لغير صاحبها ، ولكن صدق الإيمان . وأخلاص السريرة ، وتيقن المسلم من أنه ، وإن استطاع أن يخفي نيته على الناس ، فإن الله لا يخفي عليه شيء ، كل تلك المعطيات تجعل الانسان يحاسب نفسه بنفسه ، ولا يسعى إلى تضليل غيره ، وهنا تكمن مطابقة هذا الحديث لتوجيهات الاسلام ، كما تبرز طريقة تعامل المحدثين والفقهاء مع النصوص النقلية وإيمانهم بأنها لم تصدر لتبقى جامدة ، أو لتحل قضية واحدة ثم تزول بزوالها ، إن هذه الحركة هي التي جعلت جولد تسيهر يحكم على هذا الحديث بالوضع والتمحل ، لمجرد استخدام الفقهاء له في قضايا عقدية وتشريعية وأخلاقية . إن هذا الشمول الذي ظنه دليلا على ضعف الحديث هو في الحقيقة مصدر من مصادر قوته . فهو يجعل منه أصلا ثابتا ينطلق منه المجتهدون ويستنبطون بهديه الباحثون ، وهذا ما قصده العلماء حين قالوا بأنه ثلث الاسلام ، وبأنه يدخل في سبعين بابا من أبواب الفقه ، وبأنه من الأحاديث التي عليها مدار الاسلام ، وإن المسلم يمكنه أن يكتفي به وبثلاثة أحاديث أخرى ليقوم بما يتطلبه منه الدين . قال أبو داود : يكفي الانسان لدينه أربعة أحاديث : الأعمال بالنية ، ومن حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه ، ولا يكون المؤمن مؤمنا حتى يرضى لاخيه ما يرضى لنفسه ، والحلال بين والحرام بين<sup>(١٣)</sup> .

(٧) الكرماني : ٢٠/١ .

(٨) البخاري - صحيح - كتاب الايمان والنذور باب ٢٣ النية في الأيمان .

(٩) م . س . كتاب النكاح الباب ٥ ، باب من هاجر أو عمل خيرا لتزويج امرأة فله ما نوى .

(١٠) م . س . كتاب العنق ٦ ، باب الخطأ والنسيان في العنقة .

(١١) م . س . كتاب مناقب الانصار . ب ٤٥ باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه إلى المدينة .

(١٢) م . س . كتاب الخيل : ١ - باب في ترك الخيل وإن لكل امرئ ما نوى في الايمان وغيرها .

(١٣) القسطلاني - ارشاد الساري ٥٦/١ .

فالحديث من حيث المعنى لا يمكن رده ولا تضعيفه ، ولا الشك في مضمونه . بل قرائن قوته كثيرة ومتنوعة . أما القول بأنه عرف في المدينة ، قبل ان يعرف في مكة والكوفة ومصر والشام ، فهذا أمر طبيعي ، فأغلب الأحاديث صدرت عن الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة ، وأغلب الصحابة استقروا بها ، فهل نعجب بعد ذلك إذا رأينا حديثا يعرف فيها قبل سواها ، وهل نتخذ من قضية الاختلاف البسيط بين ألفاظه لنجزم بأن ذلك مرده اختلاف أسلوب الذين وضعوه ، فواضعه بمكة قد اختار له من الالفاظ ما لم يختره واضعه بالمدينة . إن استدلالا كهذا فيه من التمثل الشيء الكثير . فقد اعترف جولد تسيهر بان رواة العراق كانوا كثيرا ما يرحلون إلى المدينة ، وإذا أضفنا إلى ظاهرة الرحلة في طلب الحديث ما يتصل بطبيعته وطرق نقله ، اتضحت أسباب اختلاف ألفاظ بعض الأحاديث .

وأخيرا لا بد من الإشارة إلى سند هذا الحديث ، فهو مشهور بالنسبة لآخره ، ذلك أن أكثر من مائتي انسان قدروه عن يحيى بن سعيد التابعي الذي اتفق العلماء على جلاله وحفظه وعدالته . فقال فيه أحمد بن حنبل : يحيى ابن سعيد من أثبت الناس . ومما يزيد هذا الحكم قوة ودعما ، عدد الذين أخذوا هذا الحديث عن يحيى . فقد بلغ عددهم أكثر من مائتي انسان ، أكثرهم ائمة<sup>(١٤)</sup> .

إن هذا العدد الكبير من الرواة الذين نقلوا الحديث عن يحيى دليل على ما كان يتمتع به هذا التابعي من شهرة ومن ثقة جعلته قبلة الطلبة ، يأخذون عنه حديثا أخذه هو عن تابعي آخر ، هو محمد بن ابراهيم التيمي ( ت بين ١٢٠ و ١٢١ ) وهذا الأخير ، اخذه أيضا عن تابعي توفي في عهد عبد الملك بن مروان وهو علقمة بن وقاص الليثي ، الذي سمعه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وهكذا يتضح أن هذا الحديث قد شارك في نقله ثلاثة من التابعين ، تلقاه الواحد منهم عن الآخر . إن هذه العملية تزيد الحديث قوة ، ذلك ان الظرف المكاني والزمني الذي وقع فيه هذا النقل كان محددًا تحديدا يصعب معه القول على الرسول صلى الله عليه وسلم وادخال تغيير على متن الحديث ليصبح مسائرا لاتجاه عقدي أو تشريعي .

وإلى جانب قوة اسناده هذه ، فإن للحديث طرقا متعدّدة ذكرها النقاد . فقد أكد القسطلاني ، وهو من أهم مراجع جولد تسيهر ، ان علقمة ويحيى بن سعيد

(١٤) القسطلاني - ارشاد الساري ٥٦/١ و ٥٧ .

قد توبعا في هذا الحديث ، وذكر أيضا ما قاله ابن منده من أن غير علقمه قد رواه عن عمر . فعبد الله بن عمر ، وعطاء بن يسار ، وناشره ابن سعيد وواصل بن عمر الجذامي ، ومحمد ابن المنكدر ، قد حدّثوا به ، كما يوجد رواة آخرون أخذوه عن علقمة مع التيمي ، ومنهم سعيد بن المسيب ، ونافع مولي ابن عمر .  
وأخيرا ذكر آبن منده ، أن الحديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير عمر كسعد ابن ابي وقاص ، وعلى بن ابي طالب ، وابي سعيد الخدري ، وعبد الله بن مسعود ، وانس وابن عباس ، ومعاوية وابي هريرة وعبادة بن الصامت وعتبة بن عبد الله السلمى<sup>(١٥)</sup> . وهكذا يتضح ان حديث « إنما الأعمال بالنية » صحيح بجميع المقاييس بل هو من أصحّ الأحاديث ، والتشكيك فيه أو رده لسبب من الأسباب لا يقوم على دليل موضوعي ، وإنما أملتة فرضيات لم تجد استدلالا عقليا أو نقليا يحوّلها إلى حقيقة علمية .  
لقد أراد جولد تسيهر ، وهو يشكك في حديث « إنما الأعمال بالنيات » أن يبين أن القضايا التشريعية والاخلاقية كانت وراء الوضع في الحديث ، في حين أنها لم تكن تلقى رعاية السلطة الأموية ، كما أنها لم تكن لتلقاها . فلا عجب بعد ذلك إذا رأينا القضايا السياسية تستقطب الوضاعين ، وتدفعهم إلى أن يضخّموا عدد الأحاديث انطلاقا من الدفاع عن حقّ هذا أو ذاك في الحكم والتسيير ، فميراث الرسول صلى الله عليه وسلم ومكانة أبنائه ، ومناقب آل بيته وخلافته ، كانت إلى جانب غيرها من القضايا السياسية ميدانا فسيحا للموضوعات التي أنتشرت في دواوين أهل السنة والشيعة ، وكلّ الفرق الاسلامية . إنّ البحث العلمي ، لا ينكر أن مسألة الامامة ، وانتقال السلطة ، وصفات الامام ، كانت في كثير من الحالات مصدرا للموضوعات ، ولكن هل يمكن الحكم على كلّ حديث بالموضع لمجرد اعتنائه بقضية سياسية ؟

### ميراث الأنبياء

كان البحث العلمي يفرض على جولد تسيهر أن يجمع أحاديث ميراث الأنبياء ، وأن يتتبّعها ، منذ قدمت فاطمة رضي الله عنها مطالبة بنصيبها من « فدك » . ومنذ فكرت نساء الرّسول صلى الله عليه وسلم ، في إرسال عثمان بن عفان رضي الله عنه ، إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، للمطالبة بنصيبهنّ ، فروت لهن عائشة رضي الله عنها ، حديث

(١٥) الكرمانى ٢١/١ .

نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة<sup>(١٦)</sup>. ومنذ نشأت بين علي والعباس رضي الله عنها ، خصومات حول ميراث الرسول صلى الله عليه وسلم ، كانت تبرز أحيانا في شكل حوار ، وأحيانا تصل إلى التقاضي . فإذا ما قام الباحث بهذا الجمع ، ثم أخضع ما تحصل عليه إلى النقد والاستقراء ، فإنه سيرز بفضل الأحاديث الصحيحة التي قيلت في جمع غفير من الصحابة رضي الله عنهم ، فلم يعارضوها ، ولم يأتوا بما يفيد نسخها أو تأويلها . بل إن عليا رضي الله عنه ، وقد كان من الذين يطالبون بحقهم في ميراث الرسول صلى الله عليه وسلم ، قد عمل بحديث أبي بكر رضي الله عنه ، لما آلت إليه الخلافة ، فلم يغير وضعية أرض فدك ، عما كانت عليه في خلافة أبي بكر ، وعمر ، وعثمان رضي الله عنهم . كما ستبين دراسة هذه الأحاديث أن مجموعة منها هي من أنتحال بعض الشيعة أو أولئك الذين قاوموا الكذب بكذب مثله .

لقد كان على جولد تسيهر أن يقوم بهذا العمل ، وأن ينبّه إلى أن كثيرا من المحدثين قد عاشوا في ظل قوة الدولة العباسية ، ولكنهم لم يصححوا الأحاديث التي تبين أن العباس رضي الله عنه ، هو وارث الرسول صلى الله عليه وسلم .

فأخبار المطالبة بميراث الرسول صلى الله عليه وسلم التي ذكرها جولد تسيهر ، كفيلة وحدها بأن تبرهن على أن الصحابة رضي الله عنهم ، كانوا مطلعين على ما رواه أبو بكر رضي الله عنه ، لفاطمة وما رواه عمر لعلي وللعباس . والشيعة أنفسهم لم يستطيعوا دحض هذه الروايات ، لذلك مالوا إلى تحريفها تارة ، وإلى تأويلها أخرى ، وإلى نوع من اللوم والعتاب في بعض المواطن . فهذا شرف الدين الموسوي ، يجمع الآيات المتصلة بالميراث ، ويسعى إلى حملها على العموم ، حتى تضم أحكامها الانبياء وغيرهم . ثم هو بعد ذلك يذكر احتجاج فاطمة رضي الله عنها ، على أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وأخيرا ينقل عن الفخر الرازي ، وعن ابن حجر أهيمشي ، إكبار أبي بكر لفاطمة أكبارا لا يبيح لصاحبه أن يتخطى حدود الله . وبعد أن تأكد الموسوي من أن هذه المواقف الرائدة تنبع من التوجيهات الاسلامية ، وأنه يتعذر رد أخبار أبي بكر الصديق ، لجأ إلى نوع من الخطاب العاطفي ، فقال : « عفا الله عنا وعنهم ، ورضي الله عن أبي بكر ، وأرضى فاطمة وأباها وبعلمها وبنيتها عنه . ليته أثر ما هو الأليق به . فلم يوقف وديعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي تلكى مواقفها تلك منه<sup>(١٧)</sup> .

(١٦) أخرجه الستة واللفظ للبخاري في كتاب الفرائض ب ٣ قول النبي لا نورث ما تركنا صدقة .

(١٧) الموسوي ( شرف الدين ) : النص والاجتهاد ١١٢ .

وهكذا يتضح أن خبر « لا يورث الأنبياء » كان مشهوراً في عهد أبي بكر الصديق . وقد تناقله العدل الضابط عن العدل الضابط إلى أن دون في كتب الصحاح . فهو ليس من الأخبار التي وضعها متأخرو الفقهاء ، أو العلماء الذين كانوا في خدمة هذه الدولة أو تلك . لم يتطرق مسلمو الصدر الأول إلى إرث الصفات النبوية . فقد كانوا مؤمنين بأن النبوة أصطفاء ، وأن باب الوحي قد أغلق . وأنه لا وجود للوراثة في ميدان العلم ، فهذا الأخير خاضع للكسب والاجتهاد . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وإنما العلم بالتعلم<sup>(١٨)</sup> . آمن المسلمون الأولون بأنه لا يجوز لأحد أن يقول : إني ورثت عن أبي العلم ، أو الصّدق أو الإيمان ، فضلاً على أن يقول ورثت علم النبي صلى الله عليه وسلم . ولما انتشرت منذ أواخر القرن الأول ، مبادئ الغلاة المتمثلة في العلم الوراثي . ولما كثرت الترهات التي نشرها « الزنادقة » والتي تدّعي أن علي بن أبي طالب والائمة من بعده قد ورثوا الإمامة ، والعلم النبوي بضرب من الضروب ، كالاكل من الرّمانة العجيبة<sup>(١٩)</sup> ، وكنزول الجام<sup>(٢٠)</sup> ، ونطق الجمجمة<sup>(٢١)</sup> ؛ أنبرى المحدثون ، والمتكلمون ، والفقهاء لهذه الأكاذيب ؛ وبين كل واحد ، حسب ميدان اختصاصه ، تهافت هذه التّرهات ، ووجوب ألحذر منها ومن مروّجها ، ولم يقتصر هذا العمل على أهل السنة ، فمن علماء الشيعة من شارك في الدّود عن الدين الاسلامي من الغلو . فبعد أن استدلل الموسوي بقوله تعالي : « وإني خفت الموالي من ورائي وكانت امراتي عاقراً ، فهب لي من لدنك ولياً ، يرثني ويرث من آل يعقوب وأجعل له رب رضىاه » ( مريم : ٤ و ٥ ) قال : وبالجملة لا بدّ من حمل الإرث في هذه الآية على ارث المال دون النبوة . . . . إذ لا قرينة على النبوة ونحوها ، بل القرائن في نفس الآية متوفرة على إرادة المعنى الحقيقي دون

- 
- (١٨) البخاري - كتاب العلم - ضمن ترجمته للباب العاشر باب العلم قبل القول والعمل .  
(١٩) اورد الكليني في اصوله نقلاً عن أبي عبد الله جعفر أن ملاك الوحي أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برمانتين مجهولتي المصدر في رواية ، واصلهما من الجنة في ثانية . وكسر الرسول صلى الله عليه وسلم احداهما فأكلها ثم كسر الثانية نصفين ، فأكل نصفاً واطعم علياً الآخر ، ثم قال له : يا اخي ما تدري ما هاتان الرمانتان قال لا . قال اما الأولى فالنبوة ليست لك فيها نصيب واما الاخرى فالعلم انت شريك في . اصول الكافي : كتاب الحجّة ١/ ٢٦٣ .  
(٢٠) موسى البحراني : معالم الزلفي ٣١٨ + الحسيني : الموضوعات ٢١٣ .  
(٢١) الحسيني : ٢٦١ وانظر نقد هذه الأحاديث في كتابانا - مسألة الامامة والوضع في الحديث عند الفرق الاسلامية ص ١٥٨ - ١٦١ .

المجاز<sup>(٢٢)</sup>. فالموسوي رغم سعيه للدفاع عن حق آل البيت في ارث ما تركه الرسول صلى الله عليه وسلم ، من كراع ومتاع ، يرفض رفضا قطعيا أن يكونوا قد ورثوا النبوة . وهكذا يتضح أن أصحاب الأهواء والبدع ، قد عملوا على تحريفه ، أو تأويله ، فأنبرى لهم الفقهاء ، وغيرهم وردوا كيدهم ، وأحبطوا محاولاتهم . فكان لزاما على من يبحث في هذا الحديث أن يرسم خطوط هذه المقاومة ، وأن يتتبعها ليبيّن بعد ذلك أن الأصل في الأحاديث النبوية هو الصحة ، وأن الوضع شذوذ ، وأن ما كانت تلك صفته فحبله قصير ، وحاله مكشوف ، ومصيره الاندثار ، حتى وان بقي هيكله قائما قال تعالى : « فاما الزبد فيذهب جفاء واما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض » ( الرعد ١٧ ) .

### أبناء الرسول صلى الله عليه وسلم

أهمل جولد تسيهر ، وهو يتناول حديث ارث الأنبياء ، الجوانب الموضوعية للبحث ، ثم أقحم قضية موت أبناء الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأدعى أن الروايات متضاربة حول ابنه إبراهيم . فلو رجع إلى المصادر الموثقة ، لاستطاع أن يزيل عن طريقه الاضطراب ، ذلك أن الأخبار الصحيحة ، تجمع على أن الرسول صلى الله عليه وسلم ولد له من خديجة ولدان وأربع بنات : فالولدان هما القاسم<sup>(٢٣)</sup> ، وقد كني به الرسول صلى الله عليه وسلم وعبد الله<sup>(٢٤)</sup> وقد ماتا صغيرين .

أما البنات : فهن زينب<sup>(٢٥)</sup> ورقية<sup>(٢٦)</sup> وأم كلثوم<sup>(٢٧)</sup> وفاطمة<sup>(٢٨)</sup> رضي الله عنهن ، فتزوجن ، وأسلمن ، وانتقلن إلى ربهن قبل أبيهن عليه السلام ، إلا فاطمة فقد عاشت بعده أربعين يوما حسب روايات ، وستة أشهر حسب أخرى<sup>(٢٩)</sup> .

ولما أهدى المقوقس صاحب الاسكندرية ، الرسول صلى الله عليه وسلم ، مارية

(٢٢) الموسوي : النص والاجتهاد : ١٠٥ .

(٢٣) ابن الاثير : اسد الغابة : تو ٤٢٤٦ .

(٢٤) لم يترجم له ابن الاثير ولكن ذكره مع ترجمة القاسم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢٥) م س ترجمة : ٦٩٥٦ .

(٢٦) م . س . ترجمة : ٦٩٢١ .

(٢٧) م . س . ترجمة : ٧٥٧٣ .

(٢٨) م . س . ترجمة : ٧١٧٥ .

(٢٩) هندوشاه بن سنجر : تجارب السلف ( فارسي ) ص ٩ .

وأختها سيرين ، أعتق الرسول صلى الله عليه وسلم مارية ، وتزوجها ؛ فأنجبت له إبراهيم الذي توفي وهو ابن ثمانية عشر شهرا على قول ، وابن ستة عشر شهرا وثمانية أيام على آخر<sup>(٣٠)</sup> . وحول إبراهيم رويت أخبار منها ما قبله الرواة ، ومنها ما رفضوه . أما المقبول فيؤكد على أن الرسول صلى الله عليه وسلم ، حزن على ابنه حزنا فيه تقبل لمشية الله تعالى ، وتسليم بحكمه ، وإيمان بقدره خيره وشره . فقد روي عنه عليه السلام أنه قال لما كان إبراهيم يجود بنفسه : « يا إبراهيم لولا أنه أمر حق ، ووعد صدق ، وأن آخرنا سيلحق أولنا ، لحزنا عليك حزنا هو أشد من هذا ، وأنا بك يا إبراهيم لمحزونون ، تبكي العين ، ويحزن القلب ، ولا نقول ما يسخط الرب »<sup>(٣١)</sup> .

ومن الأخبار الصحيحة والمتصلة بموت إبراهيم ما ورد حول كسوف الشمس ، فقد أخرج البخاري بسنده عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ، أنه قال : كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم مات إبراهيم ؛ فقال الناس : كسفت الشمس لموت إبراهيم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ، ولا لحياته . فإذا رأيتم ، فصلوا وأدعوا لله<sup>(٣٢)</sup> .

فالأحاديث الصحيحة التي نقلت أخبار إبراهيم ترفض أن تكون التغيرات الطبيعية مرتبطة بحياته أو بموته . فهل يجوز القول بعد ذلك بأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : لو بقي إبراهيم حيا لكان نبيا ، وهو يعلم أن باب النبوة قد أغلق بصريح القرآن الكريم . إن ما قاله بعض القوم عندما ربطوا بين خسوف الشمس وموت إبراهيم ، يجعلنا نلمس الحكمة الإلهية من موت أبناء الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهم في فترة الطفولة ؛ ذلك أنهم لو عاشوا بعده ، لتكونت حولهم الفرق « ولوجد المتحللون والذين في قلوبهم مرض في القول بحببتهم ، والتفاني في الدفاع عنهم ، ستارا لتحريف الدين ولبلوغ المأرب ، وتحقيق الأطماع .

وهكذا يتضح أن جولد تسهر ، قد أثار قضية تدعى لمن يتقصي حقائقها ما ذهب إليه المسلمون منذ عهد أبي بكر الصديق ، من أن النبوة اصطفاء ، وأن الانبياء عليهم السلام لا يورثون إطلاقا . فأهل السنة لم يضعوا حديث « لو كان بعدي رسول لكان عمر »

(٣٠) اسد الغابة : تر ٦ .

(٣١) اسد الغابة : ( تر ) ٦ .

(٣٢) البخاري : صحيح : كتاب الكسوف ب (١) الصلاة في كسوف الشمس ح ٤ .

ليقاوموا ما وضعه الشيعة والعباسيون ، حول تعيين ورثة الرّسول صلى الله عليه وسلم . فهذا الحديث حسن غريب كما ذكر الترمذي . فهو يبيّن المكانة التي كانت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في بناء الجماعة الإسلامية ، وفي الدّود عن الدين الحنيف . الم يتوجه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الله تعالى متضرعا قائلا : « اللهم أعز الإسلام بأحبّ هذين الرجلين إليك : بابي جهل ، أو بعمر بن الخطاب<sup>(٣٣)</sup> . فاستجاب الله تعالى لدعائه ، وحبّب الإسلام لعمر بن الخطاب ، ففي هذا الاطار يُنزل الحديث الذي أراد جولد تسيهر أن يصفه بالوضع ، وأن يرسم له هدفا يتمثل حسب دعواه في تجريد أبناء فاطمة من امتيازاتهم القدسية الراجعة إلى صلّتهم الدموية بالرسول صلى الله عليه وسلم . لو استقرأ جولد تسيهر النصوص استقراء علميا ، لأدرك ان أهل السنة ، هم الذين دافعوا عن علي رضي الله عنه ، من غلو الغالين ، وأنقص القاسطين . وهم الذين رفضوا ان تنسب إليه كرم الله وجهه الأعمال والأقوال المنافية لتوجيهات الإسلام الحنيف ، والتي جاءت لتقاوم التفاخر بالانساب والاسلاف ، ولتؤكد على أنّ الانسان يكتسب أعماله في هذه الحياة الدنيا ، وأنه غير معصوم من الخطأ . وأنه مطالب بالتعلم ، والعمل وفقا لتوجيهات الإسلام التي تؤكد أنّ أكرم الناس عند الله اتقاهم .

فnoch عليه السلام ، لما رأى أصرار ابنه على الضلال ، وتعتته ؛ ولما سمع منه قوله « سأوي إلى جبل يعصمني من الماء » . ولما رأى ما حلّ بقومه ، استيقظت فيه عاطفة الأبوة ، وأستنجز وعد الله تعالى ، بنجاة أهله فقال : رب إنّ أبني من أهلي ، وإنّ وعدك ألحق ، وأنت أحكم الحاكمين ، ( هود ٤٥ ) فجاءه الأمر الالهي مبينا له أنّ صلة الايمان أقوى من صلة الابوة . وأنّ الابن الكافر الضال ، تنقطع صلته بأبيه : قال : يا نوح إنّه ليس من أهلك ، إنه عمل غير صالح ، فلا تسألن ما ليس لك به علم ، إني أعظك ان تكون من الجاهلين « ( هود ٤٦ ) فتاب نوح إلى ربّه ، وأدرك الحكمة الالهية ، وتوسّل إلى الله تعالى طالبا الرحمة ، والبعد عن القوم الخاسرين . مهما كانت صلته بهم . « قال : رب إني أعوذ بك أن أسألك ما ليس لي به علم ، والا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين » ( ٤٧ هود ) .

وهكذا يتضح أنّ القرآن ، وهو ينقل قصة استشفاع نوح في ابنه ، واستغفار إبراهيم لأبيه ، قد بين أنّ الأنبياء ، صلى الله عليهم وسلم ، يتصرفون أمام بعض القضايا ككلّ

(٣٣) الترمذي : مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ٢/٢٩٢ الطبعة التي اعتمدها جولد تسيهر .



البشر ، فهم يودون أن يكون آباؤهم ، وأبناؤهم ، وزوجاتهم من المؤمنين الصادقين ، وهم يستغفرون للمذنب منهم ، ويستشفعون في الذي حَقَّ عليه العذاب . ولكن عندما يأتيهم ألوحى ، مبيّنا لهم تقدم الايمان على كل الروابط ، يتوبون إلى ربهم ، ويستغفرون لذنبهم ، ويتبعون التعاليم المنزلة عليهم . فهل يجوز لباحث بعد ذلك أن يقبل أخبارا تدعي أن أبا طالب سيكون في أعلى عليين ، أو أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان كثيرا ما يتحدث عن العذاب الشديد الذي سينزل بعمه .

إن رائحة الانتحال تشتم من أحاديث المجموعتين ، أما ما ذكرته كتب الصحاح ، فإنه يسائر مسaire كاملة التوجيهات الاسلامية . ففي كتاب الجنائز أخرج البخاري بسنده ، حديثا يبرز أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يودّ لو يؤمن عمّه أبو طالب ، كما كان يودّ ذلك بالنسبة لكل قرشي ، ولكل عربي ، ولكل إنسان على وجه البسيطة . وبما أن ابا طالب لم يناصره العدا ، بل وقف إلى جانبه في المناسبات الحرجة ، فحماه من كيد أبي لهب ، وأبي جهل وأمثالهما ، فإنه عليه الصلاة والسلام ، لم ييأس من إسلامه ، فظل يدعوه إلى الايمان ، ويحبّب إليه الاسلام ، حتى وهو على فراش الموت . فهل يعدّ هذا الموقف بدعا من الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم . وهل نصف الأخبار التي نقلته بالوضع ، والتقول والعصبية . إن ما يذكره الخبر الذي خرجه البخاري ، ينبع من رفقته عليه السلام بكل الناس ، وحبّه الخير لكل البشر ، ودعوته العامة إلى بني آدم في مشارق الأرض ومغاربها .

لقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم ، يكلم عمه أبا طالب ، ويحثّه على النطق بالشهادتين في مشهد مؤثر . فأبو طالب محتضر ، وأبو جهل ، وعبد الله بن أبي أمية بجانبه يدعوانه إلى التمسك بدين آبائه . وأخيرا يموت أبو طالب ، ولا ينطق بالشهادتين ؛ فيقول عليه الصلاة والسلام : « والله لأستغفرن لك ما لم أنه عنك » (٣٤) .

أليس هذا اجتهاد نبوي شبيه باجتهاد نوح ، وإبراهيم عليهما السلام ؟ أليس هذا نوع من البرّ إذا ما أخضعنا الأمور للمنطق البشري والدستور الوضيعي ، ولكن الله تعالى مدبر الكون ، والحاكم المطلق فيه ، والمشرّع الحكيم لقوانينه ، أعلم رسوله والمؤمنين أنه لا يجوز لهم الاستغفار للمشركين ، ولو كانوا من أولي القربى : « ما كان للنبيء والذين

(٣٤) البخاري : صحيح : كتاب التفسير : ب ٢٨ سورة القصص ح ١ .

آمنوا أن يستغفروا للمشركين ، ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم » ( التوبة ١١٣ ) .

لو أنطلق جولد تسيهر من هذه الآية الكريمة ، ومن الحديث الذي أخرجه آلام البخاري ، ثم جمع بعد ذلك الأحاديث المتصلة بأبي طالب ، وعرضها على هذين الاصلين ، ثم أضاف إلى ذلك نقد سلاسل الاسناد لأدرك أن بعض الشيعة ، قد وضعوا مجموعة الأحاديث التي تجعل من أبي طالب مسلما مؤمنا ، مخلصا لله ، وللرسول صلى الله عليه وسلم ، في حين أن الجهلة من خصومهم قد وضعوا المجموعة الثانية ، التي تثلب أبا طالب ، وتقول فيه ما لم تقله الآية الكريمة . وتنسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم التبرؤ منه والثورة عليه .

إن البحث الموضوعي والنقد العلمي يؤديان بدارس الاحاديث التي تذكر أبا طالب إلى التأكد من أن الموضوع منها كان في الحقيقة نتيجة للصراع الفكري الذي خاض غباره كل الذين حركتهم السياسة ، وأرهقهم تناقض الحضارات ، وأغرثهم المراكز الحساسة ، فراحوا يكذبون ويتحلون ويتقولون . ولم تستطع السلطة الحاكمة أن تقضي على أكاذيبهم ، ولكن علماء الحديث كانوا يتتبعون أقوالهم ويظهرون تهافتها ، وينشرون في الملا عيوب أصحابها . وهكذا وضعوا بين أيدي الدارسين هذه الموضوعات ألمادة التي يستطيعون بفضلها تحليل الدوافع ، ومعرفة القضايا السياسية والعقدية والاجتماعية التي جعلت بعضهم يرفع عليا وآله إلى مرتبة تفوق أحيانا مرتبة النبوة في حين قاوم البعض الآخر هذه النزعة بنزعة معادية فاختلطت الحقيقة بالخيال فسمى نقاد الحديث إلى تخليص هذه من تلك .

### مناقب علي رضي الله عنه

ما ذكره جولد تسيهر حول مجموعة الأحاديث التي وصفها بالفخامة وبتمجيد علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، والتي أكد على أنها تسربت إلى كتب الحديث السنية ، يبرز أنه يتعامل مع النصوص بطريقة لا تسمح له بادراك الحقيقة المتمثلة في أن أصحاب الكتب الستة ، ككل أهل السنة والجماعة ، يحترمون الامام عليا ، ويكرمونه ، ويعترفون بفضلته ، ولا يسمحون بالتقول عليه . فهو من السابقين إلى الاسلام الذين مدحهم الله تعالى في قوله : « والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار والذين أتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه ، وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها ابدا ذلك الفوز العظيم » ( التوبة ١٠٠ ) ، فكيف يجوز لمسلم أن ينكر بعد ذلك حديثا في مناقبه ،

بلغه عن الرسول صلى الله عليه وسلم بطرق سليمة ؟ وهل يتصور باحث أن آلامام البخاري وغيره من أئمة الحديث ، يردون خبرا من الأخبار لمجرد أنه يمدح عليا رضي الله عنه ، وأنه يغضب هذا الملك أو ذاك الأمير ؟ إن أهل السنة يعلمون أن عليا من المبشرين بالجنة ، وأنه اتصف بصفات نبيلة ، وأدى للإسلام خدمات جليلة ، وأنه كان لا يطلب عنها جزاء ولا شكورا إلا من الله تعالى . فهو الفتى المقدم الذي كان مستعدا للتضحية بنفسه فداء للرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو الجندي المحنك الذي كثيرا ما روع صناديد قريش ؛ وهو الذي وهبه الله قدرة على تحصيل العلم ، والتفقه فيه ، وفهم بعض القضايا التي تستعصي على غيره . هذه هي الصورة التي كانت عند أهل السنة عن علي رضي الله عنه ، وهم إلى جانب ذلك لا يقبلون أن تنسب إليه الترهات والباطيل .

فهم بهذا المفهوم شيعته الحقيقيون ، يبعدون عنه الجانب الاسطوري الذي أراد بعضهم أن يصوره عليه ، ويناضلون في سبيل إبطال أكاذيب القاسطين التي تريد الحط من مكانته ، فلا عجب بعد ذلك ، إذا تضمنت كتب الاحاديث السنية ، أخبارا تذكر مناقبه رضي الله عنه ، وتصف الأعمال التي قام بها ، وتنقل ما قاله فيه الرسول صلى الله عليه وسلم . فلا توجد عداوة بين أهل السنة وعلى رضي الله عنه وإنما هناك عداوة بين نقاد الحديث والموضوعات مهما كان مصدرها وأهدافها .

فلو انطلق جولد تسيهر من هذه الحقائق ، لأدرك أن الائمة الذين جمعوا الأحاديث الصحيحة لا يرفضون حديثا لمجرد كونه يمدح عليا رضي الله عنه أو غيره . فهم كما يخشون أن يقول على الرسول صلى الله عليه وسلم ، يهابون أن يردوا الأحاديث الصحيحة . فكلما استجاب حديث لمعاييرهم قبلوه ، ودونوه ، ونشروه في المجالس ، وفي عامة المسلمين . ومن هنا تجدهم يعقدون الأبواب في ذكر مناقب علي رضي الله عنه ، كما يفعلون ذلك مع أبي بكر وعمر وعثمان ، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم .

فالقضية راجعة أولا وبالذات إلى موضوعية المحدثين ، ولا تتصل بالخصومات السياسية أو العقديّة التي نشأت وتطورت في النصف الثاني من القرن الأول . واستخدام ما خرج أصحاب الصحاح والسنن للتأكيد على أن أهل السنة ، قد أجبروا على قبول أحاديث النص أو ألوصية ، ولم يجدوا بدا من تأويلها ؛ ينطوي على هنات تبرز للباحث متى قارن بين الروايات السنية وبين الأخبار الشيعية المتصلة بمناقب علي بن ابي طالب وبالأحاديث التي جعل منها الشيعة نصا على إمامته وإمامة الائمة من بعده .

## أحاديث النص

يلاحظ القارئ لما كتبه جولد تسيهر في الفقرة السابعة من الفصل الثالث أنه أقر بأن الشيعة لم يكتفوا بالقول بأن طريق الإمامة هو الارث فأضافوا إلى ذلك القول بالنص وبالوصية . وذكر إلى جانب ذلك بعض الأحاديث التي يستدلون بها على أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد نصّ على إمامة علي بن أبي طالب ، وانه صدرت عنه وصية تأمر المسلمين بأن ينصبوه إماما ، وأن يسلموا عليه بالولاية . . ومن أهم الأحاديث التي ذكرها جولد تسيهر ، في هذه الفقرة ، حديث « خم » وحديث « الطير » وسعى من خلال استدلاله بالحديثين إلى أن يبين التناقض الواضح بين الروايات السنية والشيوعية ، وأن يجلي على القارئ استنتاجا يتمثل في أن النزاهة والموضوعية تفرضان عليه ، أن يقر برفض كل الروايات ، والتشكيك في كل الأحاديث سواء كانت سنّية أو شيوعية خرجها أمثال البخاري أو أمثال الكليني . فهل كان منصفا في دراسته ؟

### أ - حديث الغدير

وصف جولد تسيهر هذا الحديث ، بأنه أقوى أدلة الشيعة لابطال خلافة الراشدين الذين تقدموا على علي بن أبي طالب ، ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم ، قد نصّ بواسطته على أن صاحب الأمر بعده ، وإمام المسلمين ، والساهر على تطبيق الدين ، هو ابن عمه علي بن أبي طالب . وهذا النص لا يقبل التأويل . ومما يزيد هذا الحديث قوة قبول أهل السنة لأصله فهم لم ينكروه ، ولكنهم أولوه تأويلا أفقده دلالة ، وأبعده عن أهدافه . لقد أهمل جولد تسيهر وهو يتحدث عن حديث خم كثيرا من الجوانب .

### مقدمات حديث خم الشيعة

ذكرت المصادر الشيعة مقدمات طويلة لحديث الغدير ، فوصفت ظروف انعقاد الاجتماع ، والتحضير المادي له ، كما ألحت على ارتباطه بنزول قوله عز وجل : اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الاسلام دينا . ( المائدة ٣ ) ، وذهب بعض هذه المقدمات إلى القول بأن نقاشا دار بين الرسول صلى الله عليه وسلم وجبريل عليه السلام عند نزول قوله تعالى : يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته . ( المائدة ٦٧ ) فملاك الوحي أعلم النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه سيتقل إلى ربه تعالى ، وأنه مطالب بأن يعهد بعهدته إلى وصية علي بن أبي طالب ، ويعطيه ما عنده من العلم ، وميراث الانبياء ، والسلاح والتابوت ، وما عنده

من آيات الأنبياء . ولكنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم ، خشي من قومه ، وأهل النفاق والشقاق أن يتفرقوا ويرجعوا إلى الجاهلية ، لما عرف من غلظتهم ، ولما تنطوي عليه أنفسهم لعلي من العداوة والبغضاء . وسأل جبريل أن يسأل ربَّه العصمة من الناس<sup>(٣٥)</sup> . وتستمر هذه المقدمات تصف تارة تردد الرسول صلى الله عليه وسلم في تبليغ النَّص على ابن عمه وتنصيبه إماما وخليفة تنصيبا عمليا ، وتذكر تارة الأسئلة التنشيطية التي كان الرسول صلى الله عليه وسلم يلقيها على المجتمعين ليهيئهم لتقبل الخبر الجليل ، والأمر العظيم المتمثل في وجوب مبايعة علي بن ابي طالب وليا وخليفة .

إن المقدمات التي وضعها الشيعة لحديث الغدير ، تهدف إلى التأكيد على أن الموالاتة لا تفيد المحبة فقط ، فأمر هذه الأخيرة لا يتطلب تجمع آلاف المسلمين في يوم شديد الحر ، وفي ظرف كانوا يتحملون أثناءه عناء السفر ، بعد قضاء فريضة الحج . كما أن هذه المحبة لا يستدعي أمرها نزول جبريل عليه السلام ، ولا طلب العصمة من الرسول صلى الله عليه وسلم . لقد كان مشهد اجتماع الغدير وظروف انعقاده ، وما حف به من أحداث عظيما .

فهذه المقدمات لم تصحَّ عند محدثي أهل السنة ، لأنهم اخضعوها للنقد الموضوعي ، فوجدوها تعارض ما يتصف به الرسول صلى الله عليه وسلم من صدق وأمانة ، ومن تبليغ للوحي ، دون حجاج أو شروط . فهو صلى الله عليه وسلم ، لا يتردد في التبليغ . لقد وقف في شعاب مكة ، وأهلها على ما هم عليه في الكفر والتجبر ، والتكبر والتشبث بدين الآباء والاجداد ، وصدع يدعوهم إلى الإيمان ، وأعلمهم أنهم على ضلال ، وأنهم يعبدون ما لا يسمع ، ولا يجدي نفعا ، ولم يطلب يومها العصمة . ولم يقل : « ربَّ إن العرب جفاة لا يعرفون الرسائل » لقد تحمَّل في سبيل الدعوة المنزلة عليه آحرامان والهوان ، والتعذيب ، ورفض جبال الذهب . وقال لعنه ابي طالب قولته المشهورة : والله لو وضعوا الشمس في يميني ، والقمر في يساري ، على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك فيه ما تركته<sup>(٣٦)</sup> .

فكيف يجوز لمسلم أن يقبل بعد ذلك حديثا يظهره عليه الصلاة والسلام مترددا ، مشرطا

(٣٥) الطبرسي : الاحتجاج / ١ من ٦٦ الى ٨٩ .

(٣٦) ابن هشام : سيرة : ابو طالب يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم ترك ما هو عليه فيأبى النبي صلى الله عليه وسلم فيشجعه على التمسك به .

في فترة أصبح الاسلام فيها قويا ، وانتشر نوره في أرجاء الجزيرة العربية ؟ إن التفكير السليم يفرض على صاحبه أن يرفض هذه المقدمة وما شابهها . فلو كانت صحيحة لاشتهر أمرها ، ولتواترت ولما انعقد اجتماع السقيفة . لقد رفض أهل السنة هذه المقدمات ، ولكنهم قبلوا حديث الموالات بالروايات التي لا تربطه بنزول آية من الآيات ، ولم تضيف عليه جانبا أسطوريا . إن الروايات المقبولة عند أهل السنة هي التي تذكر المسلمين بأن الرسول صلى الله عليه وسلم ، أولى منهم بأنفسهم ، وأنه قال لهم : من كنت مولاه فعلي مولاه ، فالموالات هي الاعتراف بالفضل والمحبة والافتداء . وهي لا تقتصر على زمن دون آخر . فهي من هذه الناحية تختلف على الموالات بمعنى الطاعة المحصورة بزمن معين تزول بزواله ، فإذا كانت الروايات الشيعية فيها نقائص من حيث المتن والسند ، فهل يعني ذلك أن الروايات السنية هي حتما مثلها لأنها وضعت لردّها ، ولنقض ادلة اصحابها ؟

إن البحث العلمي يحتم على صاحبه أن يخضع النصوص إلى النقد الموضوعي ، وأن يعرضها على المعايير والمقاييس . فلو فعل جولد تسيهر ذلك ، لأدرك أن حديث الموالات بالروايات السنية المقبولة يستجيب لتوجيهات الاسلام . فهو لا يشكك في الرسالة ، ولا يتهم الصحابة ، ولكنه يدعو إلى محبة علي بن أبي طالب والافتداء به . ثم إن رواته لم يقدح فيهم أحد . فالأهواء لم تتجاوزهم ، والترهات لم تدفعهم إلى الكذب والزيف . فمن الخطأ ردّ مروياتهم وحشرهم في زمرة الكذابين المتقولين .

## ب - حديث الطير

إلى جانب معاملته مختلف روايات حديث الطير ، بطريقة واحدة تهدف إلى التأكيد على أن أهل السنة والشيعية أشتركوا في انتحال هذه الروايات سعى جولد تسيهر إلى أن يبرز أن كثيرا من الأحاديث تتصف بالسطحية في موضوعها . . فهي تعني بجزئية من جزئيات حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ، كماأكله وملبسه ومشربه ، وغاب عنه أن الحياة اليومية في المجتمع الاسلامي ، إلى جانب أعتنائها بالوحي ، وبالتغير الجذري الذي حدث على مستوى العقيدة والعبادات والسلوك ، كانت تعيش أحداثا متنوعة ككل المجتمعات الإنسانية ، وكانت تضم أفرادا يتفاوتون في المدارك العقلية ، وفي القوى الجسائية . ولكن جميعهم كان يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المرشد ، وهو الهادي وهو المثل الذي يهدي إلى الخير وإلى سبيل الرشاد . فكما يسترشده المسلم لمعرفة الله تعالى ، وملائكته ورسله ، وكتبه ، وآل يوم الآخر ، والقدر خيره وشره ، فإنه يتعلم منه

العبادات ، ويقتدي به في السلوك اليومي . فالدين الاسلامي دين الشمول ، لا يقتصر على الجوانب النظرية ، ولا على صلة الإنسان بربه . بل يتجاوز ذلك ليضم كل جوانب الحياة . فلا عجب بعد ذلك إذا اهتم الصحابة رضي الله عنهم . بنقل شمائل الرسول ، ودرسوها ، وميزوا بين أخبارها : فقبلوا الصحيح منها ، ورفضوا المتحلل خاصة وهم يعلمون أنّ لهم في كل عمل قام به الرسول صلى الله عليه وسلم أسوة ، وأنّ في كل لفظ صدر عنه عليه السلام عبرة . فحديث الطير بالروايات المقبولة ، يبيّن أن الرسول صلى الله عليه وسلم ، كان يريد الخير في الدنيا والآخرة لكل اصحابه ، ولكل المسلمين . لذلك كان يرسم لهم السلوك التربوي القائم على مبدأ « حب لآخيك ما تحبه لنفسك » .

فالحديث بهذا المعنى ليس سطحيا ، ولا غريبا عن التوجيهات الاسلامية ، فرغم الجوع الذي كان يشعر به الرسول صلى الله عليه وسلم ، إلا أنه طلب من ربه أن يشاركه في أكل هذا الطير أحد أصحابه . ألا يعد هذا السلوك تربية عملية لبعض الذين ما كانوا ليفكروا في غيرهم إلا لاستعبادهم ، واستثمارهم ، وأبتراز نتيجة أعمالهم ؟ ألم يرسم هذا الحديث للمسلمين معالم التحاب والتعاون ، والتآخي حتى يكونوا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا ؟ لعل جولد تسيهر عز عليه أن يرى المسلمين يوما ما متلاحمين متراحمين متراصين ، فأراد أن ينقص من قيمة هذا الحديث وأمثاله بضرب من ضروب التشكيك والازدراء ، والخلط بين الغث والسمين . لقد كان عليه وهو الناقد الموضوعي ، أن يدرس حديث الطير برواياته المختلفة ، وأن يخضعه لمعايير نقد الحديث متنا وسندا ، ليتمكن بعد ذلك من التفريق بين الروايات الصحيحة التي لو اتبعها المسلمون لما عرفت مجتمعاتهم الفقر والحرمان والتناحر ، والروايات التي سعى أصحابها ، ولأسباب متعددة ، إلى أن يبرزوا الصحابة رضي الله عنهم متشككين ، متأمرين ، مخططين للاستحواذ على السلطة . فأنس بن مالك رضي الله عنه ، في روايات حديث الطير الشيعية ، قد أدرك أنّ محبة الله لشخص هي دليل على تعيينه خليفة . ففكر وقدر ، وخطط وصمم ليكون الأكل مع الرسول صلى الله عليه وسلم ، واحدا من الأنصار . لذلك ارتكب الأخطاء . فكان يرد عليا المرة تلو الأخرى ، ويرتكب بذلك ذنبا كثيرا ما حذر الرسول صلى الله عليه وسلم الناس منه لما كان يقول لهم « وإياكم والكذب ، فإن الكذب يهدي إلى الفجور ، وإن الفجور يهدي إلى النار . وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا<sup>(٣٧)</sup> .

(٣٧) جزء من حديث خرجه الامام مسلم في كتاب البر والصلة والآداب : باب قبح الكذب وحسن الصدق وفضله ١٦٠/١٦ - ١٦١ .

وعائشة رضي الله عنها ، حسب رواية الطبرسي<sup>(٣٨)</sup> لحديث الطير ، ترتكب ذنوبا لا تختلف كثيرا عما ارتكبه أنس بن مالك ، فهي تسعى إلى أن تبعد عليًا عن الأكل من هذا الطير لأنها ما تزوجت الرسول صلى الله عليه وسلم ، إلا ليصبح أبوها في يوم ما خليفة . لقد أدرك الرسول صلى الله عليه وسلم عداوتها لعلي بن أبي طالب ، فنبهها وحذرها وأعلمها بأنها سوف تقاتل عليا ، وهي له ظالمة ، وأن البعض من الصحابة سيحملونها على ذلك . وأن قتالها سيكون أمرا يتحدث به الأولون والآخرين . وأن كلاب الحوآب سوف تنبح عليها .

هذه هي الروايات التي كان من واجب جولد تسيهر أن يشهر بها ، وأن يبين تهافتها ومخالفتها لما نقل عن الصحابة رضي الله عنهم من تحابب وتناصح ، ودعوة بالهداية حتى في أخرج المواقف . فقد روي ان عليًا لمَّا بلغه ما كان من أمر حجر بن عدي وعمر بن الحمق وشتمهم لمعاوية . ولعنهم أهل الشام ، قال لها : « قولوا اللهم أحقن دماءنا ودماءهم ، وأصلح ذات بيننا وبينهم ، واهدهم من ضلالتهم »<sup>(٣٩)</sup> .

فأين الروايات الشيعية لحديث الطير من هذه التوجيهات التي كان من واجب جولد تسيهر أن يعرض عليها حديث الطير المذكور عند أهل السنة ، فيتبين له اذاك امكانية قبوله . ولا يبقى إلا نقد سنده حتى يصنف ضمن الصحيح أو الحسن أو الضعيف الذي لا يلحق بالموضوع .

### الزيادات في الأحاديث الصحيحة

ما قاله جولد تسيهر حول زيادة بعض المفردات إلى متن حديث صحيح ليصبح مسائرا لأصول فرقة من الفرق ، أو لملاح شخص من الأشخاص ، أو لتأييد مذهب من المذاهب قد وقع فعلا . ولكن العلماء لم يقفوا منه موقفا سلبيا ، بل تتبعوا هذه الزيادات ، ونقدوها ، وميزوا بين أنواعها وأهدافها . ومباحث الحديث المعلن ، والمدرج ، والمقلوب ، والمضطرب ، والمصحف ، والمحرف ، تبين للمتأمل فيها أن علماء الحديث لم تحف عنهم الطرق التي قد يلجأ إليها المتقولون . ولكنهم إلى جانب ذلك أخذوا بعين الاعتبار معطيات أخرى ، تخص الحديث النبوي . فالرسول صلى الله عليه وسلم كان ،

(٣٨) الطبرسي : الاحتجاج ١/ ٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٣٩) الدينوي ( احمد بن داود ) الاخبار الطوال ١٦٧ .



حين يحدث ، لا يتقيد بالمفردات ، كما كان شأنه عند تبليغ الآيات القرآنية . فهو في الحديث يشبه الخطيب الذي يتناول الفكرة الواحدة في اجتماعات مختلفة . فيعبر عنها بتعابير وبطرق تناسب مستوى المستمعين . وإلى جانب ذلك أخذ النقاد بعين الاعتبار قضية رواية الحديث بالمعني ، حسب الشروط المعمول بها فقد ذكرت عند دراستي لاحاديث النص ما يؤكد أن نقاد الحديث كانوا يجردون الأحاديث المقبولة من الزيادات التي أضافها أصحاب الأهواء والبدع وقد كانوا في عملهم ذلك يتحرون الحقيقة ، ويخشون من الوقوع في الاخطاء الناتجة عن التسرع والجهل . فهم لا يقولون مثلا إن هذا الحديث موضوع لأن كلمة « غلا » قد وردت فيه ، وأنها في الأصل تفيد حب علي حبا مفرطا إذن فهي زيادة سنينة تقدر في الشيعة ، وتلزمهم بأن يسلموا بأن غلوهم في علي وآله ، هو خروج عن الاسلام .

إن نقاد الحديث لا يصل بهم التجرؤ إلى الجزم بأن هذه الكلمة أو تلك لم تعرف إلا في عصر متأخر ، في حين أن القرآن قد أوردها . فلورجع جولد تسيهر إلى القرآن الكريم ، لوجده قد حذر أهل الكتاب من الغلو . فقد قال تعالى « يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ، ولا تقولوا على الله الا الحق » ( النساء ١٧١ ) ثم تكرر نفس النهي في قوله تعالى : قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ، ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل ( المائدة ٧٧ ) . فهل يجوز لباحث بعد ذلك ان يستبعد صدور مثل هذا النهي عن الرسول صلى الله عليه وسلم ؟ ألا يكون خلو الأحاديث النبوية من تحذير المسلمين من الغلو مدعاة للتعجب ؟ إن الحديث الذي خرجته مسلم والذي سعى جولد تسيهر ، إلى حشره مع الأحاديث الموضوعية . يسائر التوجيهات الاسلامية ، ويساعد على بناء المجتمع البعيد عن الآفات والمعاصي والغلو ، ورواته لم يشتهر أي واحد منهم بالتعصب والتقول . فهو صحيح في جملته . . ورده لأسباب واهية لا يعبر إلا عن خطة تهدف إلى تقويض المصدر الثاني للشريعة الاسلامية .

لا يمكن لباحث أن يتحدث عن الصحابة رضي الله عنهم إلا اذا أخذ بعين الاعتبار معطيات متعددة : منها ما وصفهم به القرآن الكريم والاحاديث الصحيحة من صفات تنزههم عن المطاعن ، وتبين صدقهم ، وإخلاصهم وتأزرهم . ومنها ما تقوله عليهم المتقولون ، ونسبه إليهم المطلقون والمتعصبون ، ونشره حولهم القصاص والجهلة . ولا بدع إذا قلنا بأن أغلب الأحاديث الموضوعية في المناقب والمثالب ، كانت تدور حول الصحابين الجليلين والخليفتين الراشدين : عثمان بن عفان ، وعلي بن ابي طالب رضي الله

عنها . ولا يسمح المجال هنا لدراسة هذه الموضوعات وبيان تهافتها والتشهير بأصحابها<sup>(٤٠)</sup> ولكن لا بدّ من التوقف عند ما أبداه جولد تسيهر ، وهو يتعرض لقضية التهمة التي الصقت بعثمان رضي الله عنه ، والمتمثلة في كونه فرّاراً . فالمؤلف يؤكد على الاخبار والاشعار المناوئة للخليفة الثالث ويضخمها ، ويقدمها على أنها حقيقة لا يتطرق إليها الشك ، في حين أنه يعلل الاخبار المضادة التي تبرز الحقيقة واضحة جلية ، فتراه يقدم ما رواه الامام البخاري حول هذه القضية على أنه محاولة من أهل السنة للتخفيف من نقائص عثمان رضي الله عنه . ترى أيها ادعى للرفض خبر أتى بالحادثة كاملة ، فلم يسع إلى طمس جزء منها : أم خبر بالغ في وصف نصفها وعمل على إخفاء النصف الآخر ؟ أين يتمثل ضعف خبر البخاري ؟ أفي الأجوبة التي قدمها ابن عمر رضي الله عنهما ، أم في الشرح والبيان الذي قاله للسائل حتى لا يتركه في ضلال . ثم لماذا يقبل جولد تسيهر نصف ما رواه البخاري ، ويشكك في النصف الثاني . أظهرت له معارضته للنصوص القرآنية ، وللتوجيهات النبوية أم لأن رواته يختلفون عن رواية الجزء الأول . أم هو أمر آخر يقبل ما يخدم هوى النفس ويرفض ما يسفه أحلام الزائغين ، واطماع القاسطين ؟

ان أشعار السيد الحميري الذي لم يخف حاله عن النقاد ، وعن جولد تسيهر نفسه ، لسا وصفه بأنّ هواه الشيعي هو الذي حمله على استنفاص الخليفة الثالث ، لا يمكن أن تكون مرجعا لناقد الأحاديث النبوية .

فشان هذه الأخيرة أسمى من أن تتحكم فيها ، نزوات بعض الشعراء الذين يقولون ما لا يفعلون ، وينشرون في الناس أفكارا لا يؤمنون بها ، ولا يعتقدون في صحتها ، فهم يعترفون بأنها من نسج آخيل فستان بين الشعر وبين البحث عن الأحاديث الصحيحة .

إنّ الأوساط السننية التي لم يخف على جولد تسيهر ، أنها كانت على خلاف العثمانية ، وغلاة الشيعة تقبل بخلافة عثمان وعلي ، قد قدمت الأدلة الموضوعية على تسلسل الخلفاء الراشدين ، فانطلقت من الواقع ومن التوجيهات النبوية ، ورفضت كلّ الاخبار التي ولدتها الملل والأهواء . فشرعية خلافة عثمان عند أهل السنة ، تعتمد على أن الخليفة الثالث

(٤٠) يراجع في ذلك ( أ ) : الأحاديث الموضوعية التي جمعها ابن الجوزي في كتاب الموضوعات أبواب مناقب الصحابة ومثالبهم .

(ب) : كتاب مسألة الامامة والوضع في الحديث عند الفرق الاسلامية ، الفصل السابع من الباب الثاني ص ٣٥٩ وما بعدها .

قد توفرت فيه الشروط الأساسية التي وضعها الاسلام في كل مترشح لهذا المنصب ،  
فإسلامه رضي الله عنه ، ورجاحة عقله ، وعدالته أمور ما تشكك فيها المسلمون يوم عيّنه  
عمر بن الخطاب ليكون من أعضاء مجلس الشورى الذي كلف باختيار الخليفة من بين  
أفراده . كما أن أحدا لم يقدح في عثمان رضي الله عنه يوم عقد له عبد الرحمن بن عوف  
الخلافة بحضور أهل الشورى الذين بايعوه ، سوى طلحة الذي بايعه بعد ذلك .  
لقد سار متكلمو السنة على هذا المنوال ، وهم يبرهنون على أن الخلافة الراشدة طريقها  
الإختيار والمبايعه ، وأنها بعيدة عن التعيين أو الوراثة أو التسلط . وإذا ما عدنا إلى  
الصحيح والسنن ، فإننا لن نجد أحاديث تعين هذا أو ذاك للخلافة أو الامامة . نعم  
هناك أحاديث متناثرة هنا وهناك قاوم أصحابها الكذب بالكذب ، وأستخدموا أسلحة  
خصومهم ، وسمحوا لانفسهم بالكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم ، هؤلاء لم يخف  
حالمهم وأعمالهم على نقاد الحديث الذين لم يسكتوا عنهم ، ولم يتركوا أكاذيبهم تختلط  
بالأحاديث الصحيحة . فلماذا أباح جولد تسهير لنفسه ، بأن ينطلق من هذه الاكاذيب  
ليبين أن أهل السنة قد كذبوا على الرسول صلى الله عليه وسلم عندما رووا الأحاديث التي  
تبين أن الله تعالى قد عين عثمان بن عفان ليكون ثالث الخلفاء ، وأنه قد نزل في سبيل ذلك  
المعجزات ، وأعلم رسوله بالآلام التي سيتحملها عثمان ، وبالظلم الذي سيتسلط عليه  
والفرقة التي ستصيب الأمة الاسلامية بسبب السيف الذي مجرد لقتله .

لقد كانت الأمانة العلمية تفرض على جولد تسهير ان يؤكد على أن الأحاديث التي ادّعت أن  
خلافة عثمان رضي الله عنه منصوص عليها بنص صريح قد رفضها أهل السنة ، كما رفضوا  
تلك التي تجعل الخلافة وراثية وتصفها بأنها أمر سهاوي ؛ فلا يجوز لله تعالى ان يترك أمرها  
للعقول الحائرة والنفوس الخاضعة للأهواء . فالخلافة عند أهل السنة ليست من أصول  
الدين ، ولا من أصول المذهب ، ولا هي من الكليات . فهي فرع من الفروع ، وهي أمر  
مصلحي شأنها شأن البيع . بهذا المنظار كان يمكن لجولد تسهير أن يصنف الأخبار ، وأن يفهم  
لماذا قبل أئمة الحديث أمثال الامام مسلم الأخبار التي تنهى الناس عن الغلو في حين رفضوا تلك  
التي تثلب هذا الصحابي أو ذاك . فهم يدركون أن الثلب سلاح العاجزين . فلا عجب اذا  
علق الترمذي على حديث فيه بغض فرد من الأفراد قائلا « هذا حديث غريب لا نعرفه الا من  
هذا الوجه ومحمد بن زياد صاحب ميمون بن مهران ضعيف في الحديث جدا »<sup>(٤١)</sup> .

(٤١) الترمذي ٢٩٧/٢ .

## الأحاديث الغيبية

لما وجد جولد تسيهر أن بعض الأحاديث تصور ما سيحدث في المجتمعات المتأخرة عن عصر النبوة ، حكم عليها بالوضع معللا ذلك بأنها تعبر في الحقيقة عما يجالج نفوس أولئك الذين نعتهم بالوعاظ ، والذين أدركوا حينما أرادوا إصلاح مجتمعاتهم ، أن نسبة أقوالهم إلى الرسول صلى الله عليه ولم ، سيكون لها الأثر الفعال ، والوقوع العميق على النفوس . إن هذا النوع من الحكم ، وإن كان مقبولا بالنسبة لبعض المصلحين ، إلا أن تعميمه على الاحاديث النبوية يجانب الحقيقة ، ويقود إلى الخلط بين الصحيح والسقيم . لا يخفى على المحققين أن الدين الاسلامي يستمد أحكامه وتوجيهاته وأدلته وبراهينه من أصلين هما القرآن والسنة ، وكلاهما تنزيل من لدن حكيم عليم على خاتم النبيين الذي وصفه الله تعالى فقال : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » فلو أخذنا بما ذهب إليه جولد تسيهر ، لقال بعضهم بعد جيل أو جيلين من عصرنا إن ما ورد في القرآن الكريم من إعجاز علمي ، هو من وضع العلماء الذين غزوا الفضاء ، وتعمقوا في المباحث الطبية والبيولوجية .

فالأيات القرآنية ، والأحاديث النبوية لا يمكن إخضاعها للمكان أو الزمان ، لأن مصدرها هو علم الغيوب ، وهو الذي يعلم ما كان وما سيكون . فإذا روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أن المجتمع الاسلامي سيمرّ بأطوار سياسية متباينة انطلاقا من الخلافة الراشدة إلى الملك الغشوم الظلوم . وإذا صحّ عنه صلى الله عليه وسلم ، أن الجيل الذي شرّفه الله تعالى بمعاصرة الوحي والجهاد في سبيل الله ، وبناء المجتمع الاسلامي الأول ، سيكون أفضل من الجيل الذي يليه ، وهذا سيكون خيرا من الذين يخلفه ، فلا يجوز رد هذه التنبؤات بدعوى أنها تدعو إلى السلبية ، وقبول الأمر الواقع . وحمل كل النقائص على القضاء والقدر . إن الواجب يدعو إلى تفهّم هذه الأحاديث واستقراءها استقراء سليما والاستعانة بالآيات القرآنية وبالتوجيهات الإسلامية ، حتى تتجلى للفكر أهدافها ، وترسم للابصار طريقها . فهذه الأحاديث ، إذا جمعت مع تلك التي تبشر المسلمين بأن الله سيمكّن الاسلام ، في الأزمنة المتفاوتة ، من مصلحين يعيدون للدين رونقه ، تبين للمسلمين أن أساليب الحياة والمسائل الناشئة ستتعدّد يوما بعد يوم ، وجيلا بعد جيل . وأن التقدم الذي ستشهده الإنسانية في بعض المجالات ، ستشأ عنه رغبات ودوافع من شأنها أن تخلط بين الحقيقة والخيال ، وبين الايمان والكفر . فحتاج العقول إلى أدلة أكثر تعقيدا من تلك التي كانت مقبولة في العصر النبوي .

إن الداعية في العصر الحاضر سيهزأ منه إن هو أقام دليhle على وجود الله أنطلاقا من معطيات كانت موجودة في القديم ، وأصبحت لا ترى إلا في المتاحف في عصرنا الحاضر . إنه في حاجة إلى ما توصل إليه علم غزو الفضاء وعلم الذرة . وعلم الطب الحياتي . فعلي المسلم في المجتمع المتعقد الأساليب أن يجتهد ، وأن يتدبر وأن يتعبد حتى يستطيع الاقتراب من جيل الرسول صلى الله لعه وسلم ، في نقاوة الايمان ، وعمق العبادة . فالاسلام لا يدعو إلى اليأس ، ولا يحث على الإبتعاد عن الأتقدم وألتطور ، وإنما يطلب من الفرد أن يتسلح ، وأن يدرك المصاعب وأن يعطيها من القيمة ما تستحق ، وأن يتحكم في الأحداث والقوانين . فهل يجوز بعد ذلك القول بأن الأحاديث التي تبين للمسلمين تطور المجتمع الانساني ، هي من الموضوعات التي وضعها الرعاظ ليمكنوا أصحاب السلطة من السيطرة على الاتباع ؟ وهل يجوز لباحث أن يخلط بين هذا النوع من الاحاديث ، وبين تلك التي نقلها جولد تسيهر عن كتاب حياة الحيوان للدميري عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، نقلًا أبتَر حذف منه ما يشكك في صحة الحديث وما يبين تهافته فنص الخبر كما جاء في حياة الحيوان هو الآتي : « وفي الميزان للذهبي في ترجمة أحمد بن زرارة المدني ، بسند مظلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كيف أنتم إذا كان زمان ( الحديث )<sup>(٤٢)</sup> فالدميري ، وهو الذي لم يكن الحديث أختصاصه ، قد أثبت أن سند ما سينقله مظلم أي فيه عيب من العيوب ، أي انه لا يمكن التعويل عليه ، فلماذا لم يشر جولد تسيهر إلى هذه الملاحظة ؟ . ثم لماذا لم يرجع إلى ترجمة أحمد بن زرارة المدني ، التي وردت في ميزان الاعتدال للذهبي ؛ فلو فعل ذلك ، لأدرك أن هذا الراوي مجهول الحال ، وأن الخبر الذي يرويه باطل . لقد كانت الأمانة العلمية تقتضي من جولد تسيهر ، أن ينبه القارئ إلى أن علماء الحديث قد ردّوا أحاديث وضعها القصاص والوعاظ ، وبيّنوا أهداف أصحابها ، وحذروا الناس منها ، ونبهوهم إلى أن من يروي عن أرسول كذبا ، فهو كذاب ، وأن عذابه لا يختلف عن عذاب الأول . لقد وقع جولد تسيهر في هذا الخلط ، بل هو قد سعى إليه أحيانا . فعند تعرضه لخبر كلاب الحوآب ، أراد أن يبين أن المتحدثين قد أطلقوا العنان لخياهم كلما كانوا بصدد أحاديث عن تنبؤات الرسول صلى الله عليه وسلم ، وغاب عنه أن العلماء ، قد نقدوا هذا الخبر ، وبيّنوا ان رواياته الشيعة كثيرا ما تربطه بحديث الطير . وكثيرا ما ترسم للانسان وهي تنقله مصيرا تنتفي فيه مسؤوليته ، وهذا ما يخالف مخالفة جذرية أصل التكليف الذي أتى به الاسلام .

(٤٢) انظر الحديث كاملا في حياة الحيوان للدميري ٢٣٣/٢ .

فعائشة رضي الله عنها ، حسب ما رواه الطبرسي في الاحتجاج<sup>(٤٣)</sup> لن تستطيع الابتعاد عن كبيرة من الكبائر ولو بالموت . فالرسول صلى الله عليه وسلم قد أنبأها بأنه سيغرر بها ، وستحمل على قتال علي رضي الله عنه . وهي له ظالمة ، ولدينها مفارقة ، ولرسولها عاصية ، فما عليها إلا أن تترقب الأحداث ، دون أن تحرك ساكنا ، أو تعمل على تغيير ما بنفسها حتى يغير الله ما بها . فقصة كلاب الحوآب بالروايات الشيعية لا تهدف إلى اظهار تنبؤ الرسول صلى الله عليه وسلم بما سيحدث في المجتمع الاسلامي ، الا بالقدر الذي يمكنها من ثلب اغلب الصحابة رضي الله عنهم والتشكيك في عدالتهم ، والتشهير باعمالهم . وتلك خطة لا تخفى جذورها وأهدافها على من تصدى لدراسة الفكر الاسلامي . إن الامانة العلمية تحتم على الباحث في قصة كلاب الحوآب أن يعلم القارئ أنها وردت عند المؤرخين كالطبرسي<sup>(٤٤)</sup> والمسعودي<sup>(٤٥)</sup> ، وابن الاثير<sup>(٤٦)</sup> وأبي الفداء<sup>(٤٧)</sup> والشاخي<sup>(٤٨)</sup> والطبرسي<sup>(٤٩)</sup> وأن اختلافا جذريا يوجد بين هذه الروايات . فبعضها يكتفي بتذكّر عائشة رضي الله عنها لحديث قاله الرسول صلى الله عليه وسلم لزوجاته . وجاء فيه « ايتكن تنبها كلاب الحوآب » . كما وصف الحالة التي ستكون عليها والمعاصي التي سترتكبها صحبة بعض الصحابة رضي الله عنهم . فلماذا لم يتساءل جولد تسهير عن سبب رفض أصحاب الصحاح والسنن لقصة كلاب الحوآب ؟ أفلا يعلم أن أهداف المؤرخين تختلف عن أهداف المحدثين ، وأن مناهج هؤلاء وأولئك ، وإن تأثر بعضها ببعض إلا أن فروقا أساسية تفصل بينها . نعم إن كل عالم منهم ينقل الأخبار ، ولكنهم يختلفون في مصدر أخبارهم ، وفي طريقة نقلها ، فالبخاري لا ينقل إلا الأخبار التي صدرت عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو التي تصفه خلقيا أو خلقيا ، أو التي صدرت عن أصحابه ، فأقرها ، وأخيرا تلك التي تتصل اتصالا وثيقا بنقل أخباره صلى الله عليه وسلم ، وهو في عمله هذا لا يقبل الأحاديث التي تعارض صريح المعقول أو المنقول إذا تعذر تأويلها ، كما

(٤٣) الطبرسي : الاحتجاج ١/ ٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٤٤) الطبرسي : تاريخ الرسل والملوك ٦/ ٣١٠٩ .

(٤٥) المسعودي : مروج الذهب ٤/ ٣٠٦ .

(٤٦) ابن الاثير : الكامل ٣/ ٨٢ .

(٤٧) ابو الفداء : تاريخ ١/ ٨٢ .

(٤٨) الشاخي : السير ٤٢ .

(٤٩) الطبرسي : الاحتجاج ١/ ٢٩٣ - ٢٩٤ .

أنه لا ينقل إلا عن رجال خبر عدالتهم وضبطهم ، وعلم طرق تحملهم لما ينقلون . أما الطبري ، فإن الحادثة التاريخية هي التي يسعى إلى نقلها ، سواء اتصلت بالرسالة وصاحبها عليه السلام ، أم بالأمم الأخرى . نعم إن طريقته في نقل الأخبار تعتمد على الاسناد ، ولكنه مخالف لاسناد البخاري ، فهو لم ينقد رجاله نقدا يقيه الأخذ عن الذين تحركهم الأهواء أو أصيبوا في ضبطهم . لقد ذكر الطبري الرجال الذين نقل عنهم ليحمل الباحث مسؤولية نقد الرجال والتعرف على أحوالهم ، كما أنه ذكر الروايات المختلفة وترك للانسان حرية البحث والتحميم والمقارنة ، ليختار هذه الرواية . أو يترك تلك . وهكذا يتضح أن ناقد الحديث اليوم لا يجوز له أن تكون مصادره الأساسية كتب التاريخ ، إلا إذا قام هو بعملية نقدية تمكنه من التمييز بين الصحيح والحسن والضعيف والموضوع .

لقد كان جولد تسهر مطالبا بأن يدرك هذه الفروق ، بين كتب الحديث وكتب التاريخ ، كما كان عليه أن يعلم أن ابن الجوزي وغيره من الذين جمعوا الأحاديث الموضوعية ، لم يكن هدفهم اتلافها ومحوها من التراث الانساني الذي أنتجه الفكر استجابة لدوافع وطمعا في تحقيق اغراض . إن الاسلام لا يدعو إلى مصادرة الافكار ، وإلى اتلافها حتى وإن كانت معارضة لتعاليمه . ألا ترى أن الله تعالى قد حكى أدلة المشركين والمتكبرين والطواغيت في القرآن الكريم ؟ وذلك ليتمكن الفكر البشري من الاطلاع على تهافتها وانطلاقها من الأقيسة الأنانية والاعراض الأنية . لقد ذكر ابن الجوزي في مقدمة كتاب الموضوعات أن بعض طلاب الحديث ألح عليه أن يجمع له الأحاديث الموضوعية ، وأن يعرفه من أي طرق تعلم أنها موضوعية<sup>(٥٠)</sup> فدل بذلك على أن غايته لا تتمثل في اتلاف هذه الموضوعات ، ومحوها من المكتبة الاسلامية ، بل هو يريد جمعها وعزلها عن الصحاح ، حتى يستطيع الباحثون العودة إليها كلما أرادوا دراسة نفسية أصحابها ، وتحليل الدوافع التي حركت مروجيتها ، وبيان الخليل التي أستعملت لترويجها ، والوقوف على المعايير التي مكنت علماء الحديث من التصدي لها حتى لا يبقى بين أيدي الناس باطل في هيئة الحق . فالمحدثون لم يسعوا إلى حرمان البحث العلمي من ميادين فسيحة بل وضعوا بين أيدي العلماء مادة غزيرة ، وأكدوا على أنها لم تصدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن بعض جوانبها جدير بالبحث والدراسة . إن الفرضية التي انطلق منها جولد تسهر والقائلة بأن ما يسمى بالأحاديث النبوية هو في الحقيقة ترسانة من الموضوعات ، هي التي حجبت

(٥٠) ابن الجوزي : الموضوعات : ٢٩ .

عليه كثيرا من الحقائق . وجعلته لا يميز بين حديث صحيح يعمل به في العادات والمعاملات والاخلاق ، ويصلح أن يستشهد به في فهم آية من الآيات ، أو حكم من الأحكام ، وبين حديث موضوع لا يمكن ان يستخدم إلا في الدراسات النفسية والاجتماعية . فهو لا يعبر إلا عما يخالج نفس من انتحله .

لو ميز جولد تسيهر بين الأحاديث المقبولة والأحاديث المرفوضة ، لأدرك أن كثيرا من الأحكام التي أصدرها على الحديث والمحدثين ، لا تمت إلى الحقيقة بصلة . فعند تأكيده على الأحاديث التي مدحت هذه البلدة أو تلك ، لم يشر جولد تسيهر إلى أن المحدثين قد صح عندهم أن أغلب هذه الأحاديث هي من الموضوعات التي لا يمكن بحال من الأحوال أن تنسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم . فقد قال ابن قيم الجوزية « كل حديث فيه مدينة كذا وكذا . من مدن الجنة أو من مدن النار ، فهو كذب »<sup>(٥١)</sup> . كما أصدر نفس الحكم على الأحاديث التي وردت في مدح بغداد أو ذمها . وكذلك الشأن بالنسبة لما ورد في البصرة والكوفة ومرو وعسقلان والاسكندرية ونصيبين وانطاكية<sup>(٥٢)</sup> . فهل يجوز لباحث أن يحاسب علماء الحديث على سلبيات أجهدوا أنفسهم لدحضها ، وآلتنيبه إلى مخاطرها وعزها حتى تبحث على أنها انتاج بشري يعبر عما في نفس صاحبه من عقد ومطامح . وهل يجوز لباحث أن يعمم فيقول بأن كل الأحاديث موضوعة لأنه علم كما علم غيره بوجود ظاهرة الوضع .

---

(٥١) + (٥٢) ابن قيم الجوزية : المنار المنيف ص ١١٧ الفصل ٣٧ رقم الحديثين ٢٥٦ + ٢٦٠ .